

هل تمكن الثقة بإيران حتى لو أصبحت منزوعة السلاح؟



السايلة هي أن موارد هذه الصفقات سوف تذهب في النهاية لتمويل الخراب والإرهاب، كما فعلت من قبل، مما يجعل منها صفقات هشة وعاجزة حتى عن حماية نفسها. وفي الواقع فقد جرّبت شركات عدة أن تعقد صفقات كبرى مع نظام الترويع هذا قبل أن تكتشف أنها عاجزة عن الاستمرار. المصالح تستقر وتنمو مع شعب حر ونظام يلائم عصره لا مع شعب مقهور ونظام غارق في مستنقع الخرافة والجهل والفساد. إسقاط النظام الإيراني هو الهدف الوحيد الصحيح. وهو أقل كلفة من أي محاولات أخرى للتعاش مع، حتى لو قرر أن يصبح نظاما منزوع السلاح.

فذلك ليس من طبيعته ولا هو يقدر عليه من الأساس. وما من شيء يمكنه أن يقدم تبريرا معقولاً لمنحه فرصة أخرى، لأنه سيعود فينتج الشيء نفسه. تلك هي طبيعته التي لا سبيل إلى تبديلها. الخيار الوحيد العاقل هو السعي إلى نجدة شعوب إيران منه. هذا شعب فيه من الأحرار ما يكفي. إنه شعب سحقه الظلام، كما سحقه الفقر. وهو شعب فيه مثقفون وفنانون وعلماء وأدباء يستحقون أن يقودوا بلدهم ليكون قادرا على العيش بحرية وكرامة في عالم اليوم لا في عالم الظلمت. وحتى إذا كان يوسع مغريات المصالح أن توحى بإمكانية عقد صفقات مع هذا النظام، فالحقيقة

المراد وإدارتها وترشيدها. إنها مسألة تتعلق بالعقلية المريضة التي تتحكم في النظام العام. المتمعن في فقه النظام الإيراني لن يعثر على غايات تقصد التقدم والإعمار؛ لن يعثر على غايات تنمية اجتماعية واقتصادية أو تنمية موارد بشرية. غاياته ليست من هذا العالم أصلا. إنها غايات تنشد شيئا لا علاقة له بحياة البشر، بل بموتهم. وكل ما يفعله آيات هذا الفقه هو أنهم ينتظرون "المهدي المنتظر". ولا تسال ماذا سيفعل هذا "المنتظر"، لأنك سوف تشاهد فيلم ربع لم يسبق لأي مخلية مريضة أن أنتجته. الإيرانيون يعيشون داخل هذا الفيلم. والمرشد الأعلى هو "المخرج"، ومؤسسات النظام الفقهية من قبيل "مجلس الخبراء" و"مجلس صيانة الدستور" وغيرها من مجالس العمائم التي أطبق عليها الظلام هي "المنتج"، وعناصر ميليشيات الباسيج والباسدران هم "الأبطال". هل يمكن لبلد يعيش في فيلم ربع وفي ظل ثقافة قتل وترويع وانتقام أن يحقق أي تقدم؟ مستحيل أيضا. وماذا يمكن للخلف والانحطاط أن يعني فيه؟ هل يمكن له أن يُنتج علاقات سلام مع الجوار؟ هل يمكن أن ينتج علاقات تصالح مع العالم؟ أو أن يتصالح مع نفسه؟ هل يمكن أن يعيش في عالم اليوم على الأقل؟ البيئة التي يوفرها النظام الإيراني لشعبه ليست سوى بيئة منتجة للوحشية والتخلف، وهذه لا يمكنها إلا أن تكون أحد موارد التعصب والتطرف والإرهاب. السؤال الآن هو، هل يمكن لأي اتفاق، مهما كانت سعته وتفاصيله، أن يقبل فيلم الربع إلى قصة غرام؟ يحتاج المرء أن يكون غيبيا لكي يُصدق أن هذا النظام سوف يتغير باتفاقات أو أنه سوف يلتزم بها أصلا.

انحطاط الجريمة في السياسة والاقتصاد والحياة العامة ما يجعل المهزّب ينفر منه. إيران هي هذا المشروع. وهذا ما لا يستطيع أي اتفاق يتعلّق بأسلحتها أن يوقفه ولا أن يحذ من أضرارها. وهل تستطيع إيران أن تتخلّى عن "الحرس الثوري"؟ مستحيل أيضا. فهذه الكتائب ليست جيشا للهجوم ولا للدفاع. إنها رؤية فكرية. إنها تصوّر محدد لطبيعة النظام وغاياته. إنها جيش للنزلة على وجه التحديد والحصر. انظر إلى كتابته وفروعه في الخارج، وانظر إلى ما يتلقنه أعضاؤها من أفكار مريضة وتصورات، ثم انظر إلى ما يفعلون، وما يبررون لانفسهم أن يفعلوه، وسوف تصاب بالذهول والعجب، لتسأل عما إذا كان هؤلاء بشرًا أم مجرد ضباع زانها الجوع وحشية وشراسة. يمكن للولي الفقيه أن يوقّع على أي اتفاق إلا أنه لن يوقّع على اتفاق لحل ميليشياته داخل إيران وخارجها، لأنها هويته ولأنها أدواته المسلحة الأولى. وهي أكثر أهمية من صواريخه نفسها، لأنها وسيلته للقمع والترويع، ولأنها درعه المباشرة. وإيران ليست قليلة الموارد. في الواقع، فإنها من الغنى ما يمكن أن يجعلها واحدا من أكبر عشرين اقتصادا في العالم. ولكن انظر إليها على امتداد كل السنوات التي سبقت الحصار المتسدد الذي تخاربه الآن، وسترى خرابا، سببه فقه النظام وطبيعته الخاصة. المسألة تتجاوز الحقوق والحريات. إنها تتجاوز حقيقة أن الدولة لم تعد نظاما مؤسسيا قائما على هيكلية تقصد توفير

ويدمر الآلاف من أجهزة الطرد المركزي الجديدة، وأن يعلق لوحة على باب المرشد الأعلى تقول: نحن دولة منزوعة السلاح، ولكن هل يمكنه أن يتخلّى عن مشروع الطائفي؟ هذا المشروع هو جوهر النظام، وما أسلحته إلا لكي تمنح هذا المشروع القدرة على التمدد في الجوار. وماذا يعني ذلك؟ إنه يعني نزاعات أهلية، وجرائم تكفير، وانقسامات، ومطالبات بالثار، واستعدادات لفقه فاسد ومنفصل عن عالم اليوم. ومن ثم فإنه ميليشيات جريمة وفساد. العراق نموذج ساطع، فهذا بلد كان بوسعه، بما يملك من ثروات مادية وبشرية، أن يكون نموذجا للتنمية والتقدم في كل مجال. ولكن انظر إليه الآن بعد سنوات من تمدد المشروع الطائفي إليه وسترى مستنقع جريمة وتخريب وانحطاط وفساد، من المؤسف القول إن القدرة أظهر منه. ولو شئت فاذبح إلى أي مكان تمدد إليه هذا المشروع، وسترى صنع من

علي الصراف كاتب عراقي

الافتراض القائل بأن إيران يمكن، في إطار اتفاق ما، أن تحذ من سياساتها العدوانية في المنطقة أو تردع ميليشيات الفساد والجريمة والإرهاب، يستند إلى جهل تام بطبيعة النظام الإيراني. إنه بطبيعته المجردة نظام جريمة وفساد وإرهاب. وهذه الطبيعة لا يمكن التخلص منها بأي اتفاق. نعم، عندما يشعر هذا النظام بالضعف، فإن من طبيعته أيضا أن ينحني للعصافة ويتظاهر بالمرونة، ولكنه يفعل ذلك على سبيل "التقية". وهات في الغرب من يفهم المعنى. إنه الخداع من أجل النجاة قبل العودة من جديد للانتقام. ولكن المشكلة ليست في أن الخداع مؤقت أو أنه يخفي ما لا يظهر، بل إنه يعكس ذلك الجزء المظلم من الطباع الذي يجعل الوحشية والشراسة هي الخطوة التالية دائما. لماذا؟ لأن الخسيس المجدول على النزالة يعود، بحسب طبيعته، إلى أن يمارس أضعافا مضاعفة من نذالته عندما يتحرر من الخوف. هل تستطيع أن تعلم الضباع أن تقاوم كما تقاوم النور والأسود؟ مستحيل. لأنها جُبلت على طبع لا تتبدل له. مع ذلك، فهناك حقائق أفضل من هذا الكلام، هي التي تعود فتؤكده. قد يمكن للنظام الإيراني أن يتخلّى عن مشروع النوي وأن يسمح لمراقبين دوليين بالإشراف على كل برامج الصاروخية، وأن يوقف تخصيص اليورانيوم،

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرّاه التحرير
مختار الدبّابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

من إسقاط التدقيق الجنائي إلى إسقاط التحقيق العدلي

إلى سعد الحريري ثم لم يُقدّموا على أي خطوة تنقذ العاصمة من كارثة محققة، هؤلاء الذين نبذوا حسان ديبا منذ تكليفه بتشكيل حكومته ولم يتواصلوا معه يوما، جاؤوا اليوم ليتضامنوا معه ومع "مقام" رئاسة الحكومة باعتباره خطأ احمر! هذه المواقف لم تكن حكرًا على رؤساء الحكومات السابقين، الذين وجدوا في الحصن الطائفي ملاذا آمنًا لهم في وجه القضاء العدلي، وهم جميعا متهمون وإن لم يتهموا عدليا بعد، بل كان لحزب الله، راعي الائتلاف الحاكم، بيان صريح وواضح في رفض قرار المحقق العدلي بحق رئيس حكومة تصريف الأعمال، باعتباره غير دستوري. حزب الله الذي يرفض تسليم سليم عياش، المتهم بتفجير موكب رفيق الحريري في 14 فبراير 2005، والذي أصدرت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بحقه خمسة أحكام بالموؤد، والذي يصفه حزب الله بأنه أعلى مرتبة من القديسين، يأخذ على المحقق العدلي حرقه للأصول القضائية والقانونية وللمبادئ الدستورية. وليس مستبعدا أن يكون من أوعز لرئيس الحكومة بعدم زيارة العنبر رقم 12، في الرابع من يوليو الماضي، هو نفسه الذي أوعز له اليوم برفض المخول أمام المحقق العدلي كي لا يفتضح أمره وكي لا تعرف أبدا من جاء بهذه الكميات من نترات الأمونيا إلى مرفأ بيروت، ومن هزّب الكمية الأكبر منها وإلى أين، ومن فجر ما تبقى منها حين انتفت الحاجة إليها وبات أمرها متداولًا. فهل يتحنّى القاضي صوان عن مهمته تحت كل هذه الضغوط، وبالتالي هل يتجه التحقيق العدلي في تفجير المرفأ إلى السقوط؟ وما الذي يمكن أن يترتب على ذلك بين الشعب اللبناني المدمر نفسيا وماديا، وبين من لا يزال يرتكب الجريمة ليغطي بها على الجريمة، ثم ينحصر بالطائفة والمذهب والمقاومة والممانعة؟

اطلاع بوجود كمية كبيرة من المواد شديدة الانفجار في أحد عنابر المرفأ، العنبر رقم 12. فكان أن استجوب عدا من الوزراء والوزراء السابقين ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب بصفة شاهد، ولكنه وبعد أن راسل مجلس النواب بخصوص وجود شبهات حول عدد من هؤلاء ولم يتلق الرد المناسب، قرر الاستماع إلى دياب وعدد من الوزراء السابقين بصفة متهمين من جملة 24 أسما قد يطالهم الاتهام. هنا، أخذت ردود الأفعال منحى مختلفا. فالذين بدعون حرصهم على كشف الحقائق، والذين يدعون حرصهم على استقلالية عمل القضاء، وجدوها فرصة للانقضاض على القاضي صوان وقراراته، فهبوا جميعا، كل من موقعه الطائفي والمذهبي، للتشهير بقرار القاضي واعتباره منافيا للدستور أو تجاوزا لخطوط طائفية حمراء وتعديا العاصمة.

المستور حماية لقوى المناهية المتواطئة في حكم البلاد. وما جرى بعد ذلك من رسالة وجهها الرئيس ميشال عون إلى البرلمان، ومن عقد جلسة عامة لمناقشة تلك الرسالة، وكذلك التوصية التي أقرها البرلمان، لم يكن سوى خطوة استدرائية لذر الرماد في العيون وصولا إلى نسيان التدقيق الجنائي وجعله أثرا بعد عين. التسلسل التراجمي الذي يشهده التدقيق الجنائي يشهده اليوم التحقيق العدلي في جريمة تفجير مرفأ بيروت. الجريمة التي لن ينسى اللبنانيون عامة وسكان العاصمة بيروت خاصة هولها ونتائجها الكارثية التي مازالت ماثلة بعد أربعة أشهر ونصف الشهر من حدوثها، والتي راح ضحيتها أكثر من مئتي قتيل والآلاف من الجرحى وعشرات الآلاف من المشردين و"ترميد" ثلث العاصمة.

فقد رفضت السلطة بناء لراي حزب الله، وبدءا من رئاسة الجمهورية، مبدأ التحقيق الدولي ثم أحيلت القضية إلى المجلس العدلي باعتبار أن الجرائم الكبرى التي تضرب البلاد يفترض إحالتها إلى هذا المجلس الذي يعتبر أعلى سلطة قضائية في لبنان، والتي لا تقبل أحكامها أي شكل من أشكال الطعن أو الاستئناف أو النقض، ويبدو أن ذلك جاء لتهدئة النفوس لا أكثر، وقد عبّن القاضي فادي صوان محققا عدليا في القضية.

عديد نصار كاتب لبناني

لن يالو ائتلاف قوى المناهية المسيطر في لبنان جهدا في سبيل التنصل من كل الجرائم التي تدبته، بعد أن وضعته ثورة السابع عشر من أكتوبر في قصص الاتهام دون أن تستغني أيًا من أطرافه أو قواه. وهو لم ولن يتعب من استخدام التحريض الطائفي والمذهبي ومن اللجوء إلى استنفار العصبية الطائفية والمذهبية كلما دعت حاجته أو حاجة أحد أطرافه إلى التحصن بها، وذلك باعتبارها حصنه الوحيد المتبقي، في حين أن ثورة السابع عشر من أكتوبر قد صدّعت هذا الحصن، وهو يوشك أن ينهار فوق كل من يحتمي به. ولقد أُنشئت الانتخابات الطلابية في عدد من الجامعات اللبنانية، وكذلك انتخابات أساتذة الجامعة اللبنانية مؤخرا هذا الأمر، حين فاز المستقلون بوجه الأحزاب الطائفية مجتمعة. بعد الانتهاء الاقتصادي والمالي واختفاء أموال المودعين اللبنانيين في المصارف، وبعد إعلان الحكومة اللبنانية عجزها عن تسديد استحقاقات دينها العام، وبعد أن اشترط صندوق النقد الدولي والدول المانحة ضرورة إجراء تدقيق مالي في مصرف لبنان، انحنّت قوى هذا الائتلاف أمام العصافة وقبيلت بإجراء تدقيق محاسبي وتدقيق تشريحي (جنائي) في معاملات مصرف لبنان. لكننا شهدنا بدابة، وبعد ملاحظة استغرقت ثلاثة أشهر، التراجع عن تكليف شركة "كرول" المتخصصة غير المتخصصة التي تخلت عن المهمة قبل أسابيع نتيجة العراقيل التي وضعت أمامها، وتحديدًا منعها من الوصول إلى المعلومات الضرورية التي طلبتها لزوم إجراء التدقيق. وهنا نجح ائتلاف القوى المسيطرة في إسقاط التدقيق الجنائي لمنع كشف

